

دور الاصلاح الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق

The role of economic reform in achieving sustainable development in Iraq

أ.د. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي

الباحثة أفرح فاضل خليل

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

Prof Dr. Abdal Wahhab Muhammad Jawad alMusawi

Researcher Afrah Fadhil Khaleel Aldujaili

Faculty of Administration and Economics/University of Kufa

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.v1i74\(c\).17943](https://doi.org/10.36322/jksc.v1i74(c).17943)

المخلص:

إن إلقاء الضوء على سياسات الإصلاح الاقتصادي يمثل الارتباط العميق بين تعزيز البرامج الإصلاحية وبين أهداف التنمية المستدامة بسائر القطاعات الاقتصادية ومدى الاستفادة منها، ونظراً لهذا التشابك فلا يمكن طرح أي هدف تنموي دون التعرض لدور الإصلاحات الاقتصادية فيه، وبالتالي يصبح وضع سياسات الإصلاح الاقتصادي أحد أهم الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يعد الإصلاح الاقتصادي أحد أهم العناصر اللازم توفرها من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام فقد أثبتت الدراسات أنه إذا تحققت الإصلاحات المنشودة والحقيقية فسوف يزداد النمو الاقتصادي في العراق، من خلال ما خطط له وما تم تنفيذه وقياس فجوة الانجاز من أجل الوقوف على أسباب تعثر سياسات الإصلاح الاقتصادي وعدم بلوغها الاهداف النهائية وماهي الآليات المقترحة لإتمام عملية الإصلاح وما هي الدوافع الحقيقية لدعوات الإصلاح. في ظل مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن التنمية المستدامة تتطلب جهود كبيرة من سياسات الإصلاح الاقتصادي من أجل تحقيق الاهداف المنشودة للتنمية المستدامة في العراق.

الكلمات المفتاحية: الاصلاح الاقتصادي، التنمية المستدامة.



Abstract:

Shedding light on economic reform policies represents the deep link between strengthening reform programs and the goals of sustainable development in other economic sectors and the extent to which they can be benefited. Given this intertwining, no development goal can be proposed without exposure to the role of economic reforms in it, and thus the development of economic reform policies becomes one of the most important conditions. The basic principles for achieving sustainable development, as economic reform is one of the most important elements necessary to achieve sustainable economic growth. Studies have proven that if the desired and real reforms are achieved, economic growth will increase in Iraq, through what has been planned and implemented, and the achievement gap is measured in order to stand On the reasons for the failure of economic reform policies and their failure to reach the final goals, what are the proposed mechanisms to complete the reform process, and what are the real motives for calls for reform. In light of a set of conclusions, the most important of which is that sustainable development requires great efforts from economic reform policies in order to achieve the desired goals for sustainable development in Iraq.

Keywords: economic reform, sustainable development.





المقدمة:

تبدو قضية النهوض بالواقع الاقتصادي كأحد الأولويات على جدول أعمال دول العالم في العصر الحديث، وتواجه الحكومات تحديات كثيرة لتحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها باعتبارها عاملاً أساسياً في التقدم الاقتصادي.

كما إن صنع التنمية لا يتحقق من دون سياسات إصلاح حقيقي لأن تلك السياسات عامل فعال في تحقيق ذلك، وإن السعي لتحقيق التنمية المستدامة هو غاية ووسيلة، غاية لأنها تحقق الازدهار الاقتصادي والمجتمعي ووسيلة لأنها العامل الضامن لحقوق الأجيال القادمة، لذا يجب أن تكون القرارات والسياسات مبنية على أسس صحيحة تأخذ بنظر الاعتبار القدرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية بحيث تعكس افضليات ومصالح المجتمع ككل، كما إن الابتعاد عن سياسات الإصلاح يجعل الطاقات معطلة والمورد غير مستثمر، لذلك تعتبر سياسات الإصلاح عنصراً فاعلاً في عملية التغيير الذي يضمن استدامة التنمية وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث من الأسئلة المطروحة وطريقة الاجابة عليها والتي تتلخص بالاتي:

- ماهي الدوافع الحقيقية لدعوات الإصلاح الاقتصادي في العراق؟
 - ماهي الاليات المقترحة لإتمام عملية الإصلاح الاقتصادي؟
 - ماهي الاسباب الكامنة وراء تعثر سياسات الإصلاح الاقتصادي وعدم بلوغ الاهداف؟
- مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في قياس فجوة الانجاز، بين المنفذ والمخطط له لمعرفة أسباب تعثر الاليات المقترحة لإتمام عملية الإصلاح الاقتصادي من أجل تحقيق الاهداف المنشودة للتنمية المستدامة في العراق.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها إن الارتباط العميق بين تعزيز البرامج الإصلاحية وبين أهداف التنمية المستدامة بسائر القطاعات الاقتصادية يعمل على تحقيق التنمية المستدامة.



هدف البحث: بيان أهم الاختلالات الاقتصادية ومدى تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاسها في تحقيق الاهداف المنشودة للتنمية المستدامة في العراق.

منهجية البحث: اعتمد البحث منهجاً استقرائياً وصفيّاً تحليلياً في عرض البيانات والمعلومات الواردة فيه بالاعتماد على إصدارات المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية المختصة بهذا الشأن.

المحور الاول: الإصلاح الاقتصادي في العراق:

تعد سياسات الإصلاح الاقتصادي كافة الاجراءات التي تتخذها الدولة للوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجه الخطط التنموية في محاولة منها في تحقيق الازدهار الاقتصادي للمجتمع من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة مع ما يتناسب من إمكانيات.

أولاً: مفهوم الإصلاح الاقتصادي:

اتبعت مؤسسات بريتون وودز سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي هي بمثابة اداة لهذه المؤسسات إذ تحاول عن طريقها نشر الفلسفة الليبرالية الجديدة وثقافة السوق من خلال جمع أو إدخال اقتصادات دول الجنوب في المنظومة الرأسمالية العالمية، إذن لابد من معرفة إن المقصود بالإصلاح الاقتصادي هو الاجراءات أو الادوات التي تجعل النفقات متجانسة ومتألّفة مع ما هو متوفر من موارد لجعل الطلب الكلي يتلاءم مع العرض الكلي عن طريق تحفيز قطاع السلع والخدمات بما يلائمه من اجراءات من خلال البحث عن توليفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف وكذلك ازالة تشوهات الاسعار وتعظيم المنافسة وإقرار السيطرة الادارية وبالا اعتماد على هذه الاجراءات يتم تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وإزالة الضغوط التضخمية أو الحد منها كذلك تقوية ميزان المدفوعات وتقليل البطالة وتحفيز النمو القابل للاستمرار والعمل على الاستخدام الأمثل للموارد ورفع كفاءتها على المدى الطويل والمتوسط من خلال سياسات الإصلاح^(١).



ولابد من الإشارة إلى إن الاختلالات التي تعاني منها الدول النامية والتي يكون سببها التشوهات في آلية عمل الأسواق والعديد من الأسباب الأخرى فعليه يقوم صندوق النقد والبنك الدوليين بتطبيق الاجراءات والتي يكون تنفيذها عبر مرحلتين وكما يلي:

المرحلة الاولى: وفي هذه المرحلة يتم استخدام الاجراءات التي ترمي الى تحقيق التثبيت الاقتصادي من خلال معالجة الاختلالات الرئيسة على مستوى الاقتصاد الكلي وبالأخص معالجة العجز الذي يحدث في الموازنة العامة وكذلك العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات ويتم ذلك عن طريق تقليص الطلب الكلي بشكل عام ويعتمد هذه الاجراءات صندوق النقد الدولي أي بمعنى هو من يتولى متابعة وتنفيذ هذه الاجراءات وتكون مدتها قصيرة وتتم هذه الاجراءات باستخدام السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف.

المرحلة الثانية: أما في هذه المرحلة فيتم استخدام الاجراءات التي تؤدي إلى التغيير الهيكلي من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد بهدف النمو على المدى المتوسط والمدى الطويل بواسطة رفع القيود والتنظيمات المفروضة على المبادلات الداخلية والخارجية وايضاً إطلاق أو تحرير الأسعار في الأسواق وعوامل الإنتاج العرض والطلب من جهة ومشاركة القطاع الخاص والعمل على تقليص القطاع العام إلى الحدود الدنيا من جهة أخرى، والداعم للعمل بهذه الإجراءات هو البنك الدولي، وتختلف الإجراءات بحسب ظروف البلد ولكنها على العموم تطبق في اغلب البرامج وهذه الإجراءات هي^(٢):

١. العمل على خفض الانفاق الحكومي ورفع أسعار الخدمات العامة وفرض الضرائب والرسوم.
٢. رفع الرقابة عن سعر صرف العملة الوطنية وإلغاء جميع أشكال الحماية للإنتاج الوطني والعمل على تشجيع الصادرات.
٣. تحرير اسعار السلع والخدمات وتحرير التجارة الخارجية والقيام بإلغاء القيود الكمية وخفض الرسوم الجمركية بصورة تدريجية.



٤. حرية حركة رؤوس الأموال وإصدار التشريعات لتشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية الى البلد.
٥. مشاركة القطاع الخاص في المرافق العامة والمنشآت الحكومية وتقليص دور القطاع العام أي بمعنى تفعيل دور الخصخصة.
- ثانياً: أهداف الإصلاح الاقتصادي:
- تطمح المجتمعات وحكوماتها والتي تعاني من المشاكل والاختلالات الاقتصادية الى تحقيق عدد من الأهداف من خلال عمليات الإصلاح الاقتصادي وكما يأتي^(٣):
١. إزالة الاختلالات الهيكلية من خلال معالجة العجز في الموازنة العامة والحد من عمليات التضخم والسيطرة على الاسعار.
٢. القضاء على البطالة لما لها من مشاكل وأثار تنعكس بصورة سلبية على المجتمع والاقتصاد إذا لم يتم معالجتها والقضاء عليها.
٣. تخفيف العجز من ميزان المدفوعات والعمل على ازالته وإيجاد المرونة اللازمة لسعر الصرف وإدارة الديون الخارجية .
٤. تعظيم دور القطاع الخاص من خلال المشاركة في النشاط الاقتصادي وتحديد مجالات القطاع العام والعمل على تخفيض مساهمته .
٥. جذب الاستثمار الأجنبي من خلال تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة معدل الادخار المحلي ورفع كفاءة النظام المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي.
٦. زيادة الدخل الحقيقي والنقدي لأفراد المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والقضاء على مشكلة الفقر.
٧. العمل على تبني سياسات وبرامج اقتصادية ناجحة من أجل النهوض بالاقتصاد وتحقيق الاهداف وتجاوز حالة التخبط في إدارة الملف الاقتصادي.



٨. الحيلولة دون الوقوع في الازمات أو تقليل آثارها وتجاوز المشاكل والسلبيات التي تتسبب في هدر الموارد والتراجع الاقتصادي.

٩. معالجة الفساد والمشاكل وتخطي الصعوبات وتصحيح المسار وبما يسهم في بناء الخطط التنموية بأسلوب علمي ومدرّوس وصولاً إلى تحقيق الاهداف المنشودة والرفاه الاقتصادي.

ثالثاً: تحليل واقع الاقتصاد العراقي في ظل بعض المؤشرات

١. الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

يعد كل من مؤشري الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ومتوسط نصيب الفرد منه من المؤشرات الاقتصادية المهمة للكشف عن قوة النمو الاقتصادي، كذلك يعدان من أهم المؤشرات التي تدل على مستوى رفاه المجتمع وهما يعكسان دورهما مدى التطور الذي وصل اليه المستوى المعاشي لأفراد المجتمع، كما إنهما يعبران عن مدى التطور الذي وصل اليه نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وعلى الرغم من إن هذان المؤشران لا يقيسان التنمية المستدامة بشكل كامل إلا إنهما يعد عنصرًا هاماً لقياس عناصر نوعية الحياة فيما لو كانت حياة مرفهة أو غير ذلك^(٤). من خلال بيانات الجدول رقم (١) يمكن الاستدلال على إن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، تتراوح بين (٥٣٢٣٥٣٥٨,٧ - ١٩٨٧٧٤٣٢٥,٤) مليون دينار خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) ومتوسط نصيب الفرد منه تراوحت بين (١,٩٦١,٠ - ٤,٩٦٩,٤) لنفس المدة ففي عام ٢٠٠٤ بلغ متوسط نصيب الفرد أدنى مستوى يصل إليه بسبب انخفاض اجمالي الناتج المحلي لنفس العام، بعد ذلك أخذ الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع التدريجي وعلى التوالي في السنوات (٢٠٠٥, ٢٠٠٦, ٢٠٠٧, ٢٠٠٨)، حتى بلغ في العام ٢٠٠٨ مبلغاً قدره (١٥٧٠٢٦٠٦١,٦) مليون دينار بمعدل نمو موجب قدره (٤٠,٨٩٪)، وهذا يعني إن متوسط نصيب الفرد من الناتج سجل ارتفاع تدريجي أيضاً وصل (٥,١٣٥,٣) دينار من العام نفسه بمعدل نمو سنوي قدره (٣٦,٨٪)، بعد ذلك انخفض الناتج المحلي الاجمالي حتى سجل في العام ٢٠٠٩ ما قدره



(١٣٠٦٤٣٢٠٠) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (-١٦,٨٠%) وكان ذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي أثرت سلباً على الأسعار العالمية للنفط مما أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد الى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية حتى سجل (٤,١٢٥,٩) دينار في العام ٢٠٠٩ وبمعدل نمو سالب قدره (-١٩,٧%)، ولم يلبث ذلك الانخفاض طويلاً فسرعان ما عاود الناتج المحلي الاجمالي الارتفاع مجدداً بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ سجل في العام ٢٠١٠ ما قدره (١٦٢٠٦٤٥٦٦) مليون دينار بمعدل نمو موجب بلغ (٢٤,١%)، وبذلك سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً اخر نتيجة ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغ متوسط نصيب الفرد في عام ٢٠١٠ ما قدره (٤,٩٨٨,١) دينار وبمعدل نمو موجب قدره (٢٠,٩%)، ولأن الاقتصاد العراقي يعتبر من الاقتصادات الريعية المعتمد على النفط بشكل أساسي لذا اقترنت الزيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بزيادة العوائد لصادرات النفط العراقي.

بعدها واصل الناتج المحلي الاجمالي الارتفاع للسنوات (٢٠١١, ٢٠١٢, ٢٠١٣) على التوالي إذ بلغ ما قدره (٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢) مليون دينار في عام ٢٠١٣ وبمعدل نمو موجب بلغ (٧,٦٢%) وسجل متوسط نصيب الفرد منه في العام نفسه (٧,٧٩٥,٥) دينار وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (٤,٩%)، إن الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نتج عن زيادة الرواتب والأجور التي قامت بها الدولة سعياً منها لتحسين المستوى المعاشي لأفراد المجتمع، بعد ذلك انخفض الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام (٢٠١٤-٢٠١٥) وعلى التوالي حتى سجل الـ (GDP) في العام ٢٠١٥ (١٩٤٦٨٠٩٧٢) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (-٢٦,٩٠%)، وكان ذلك بسبب تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمة مزدوجة تمثلت بدخول التنظيم الإرهابي داعش الى بعض المحافظات العراقية من جهة ومن جهة أخرى هبوط أسعار النفط وانخفاض الصادرات العراقية وبذلك أخذ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وبالأسعار الجارية الانخفاض متأثراً بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وبمعدلات نمو سالبة لهذه السنوات



حتى سجل متوسط نصيب الفرد في العام ٢٠١٦ ما قدره (٥,٤٤٤,٥) دينار بمعدل نمو سنوي سالب قدره (-١,٥٢%) على الرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦ إذ سجل (١٩٦٩٢٤١٤١,٧) مليون دينار بمعدل نمو موجب قدره (١.١٥%)،

جدول رقم (١) الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٤-

٢٠٢٠) مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي %	متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي %
٢٠٠٤	٥٣٢٣٥٣٥٨,٧	—	١,٩٦١,٠	—
٢٠٠٥	٧٣٥٣٣٥٩٨,٦	٣٨,١٣	٢,٦٢٩,٧	٣٤,١
٢٠٠٦	٩٥٥٨٧٩٥٤,٨	٢٩,٩٩	٣,٢٧٤,٢	٢٤,٥١
٢٠٠٧	١١١٤٥٥٨١٣	١٦,٦٠	٣,٧٥٤,٩	١٤,٦٨
٢٠٠٨	١٥٧٠٢٦٠٦١,٦	٤٠,٨٩	٥,١٣٥,٣	٣٦,٧٦
٢٠٠٩	١٣٠٦٤٣٢٠٠	١٦,٨٠-	٤,١٢٥,٩	١٩,٦٦ -
٢٠١٠	١٦٢٠٦٤٥٦٦	٢٤,٠٥	٤,٩٨٨,١	٢٠,٨٩
٢٠١١	٢١٧٣٢٧١٠,٧	٣٤,١٠	٦,٥١٨,٨	٣٠,٦٩
٢٠١٢	٢٥٤٢٢٥٤٩٠,٧	١٦,٩٨	٧,٤٣١,٩	١٤,٠١
٢٠١٣	٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢	٧,٦٢	٧,٧٩٥,٥	٤,٨٩
٢٠١٤	٢٦٦٣٣٢٦٥٥	٢,٦٥-	٧,٦٤٩,٠	١,٨٨-
٢٠١٥	١٩٤٦٨٠٩٧٢	٢٦,٩٠-	٥,٥٢٨,٧	٢٧,٧١ -



١,٥٢ -	٥,٤٤٤,٥	١,١٥	١٩٦٩٢٤١٤١,٧	٢٠١٦
٩,٦٢	٥,٩٦٨,٥	١٤,٦٢	٢٢٥٧٢٢٣٧٥,٥	٢٠١٧
١٢,٠١	٦,٦٨٥,٣	١١,٢٣	٢٥١٠٦٤٤٧٩,٩	٢٠١٨
٠,٥١	٦,٧١٩,٤	٦,٠٢	٢٦٦١٩٠٥٧١,٣	٢٠١٩
٢٦,٠٤ -	٤,٩٦٩,٤	٢٥,٣ -	١٩٨٧٧٤٣٢٥,٤	٢٠٢٠

المصدر: الجدول والنسب من اعداد الباحثة بالاعتماد على

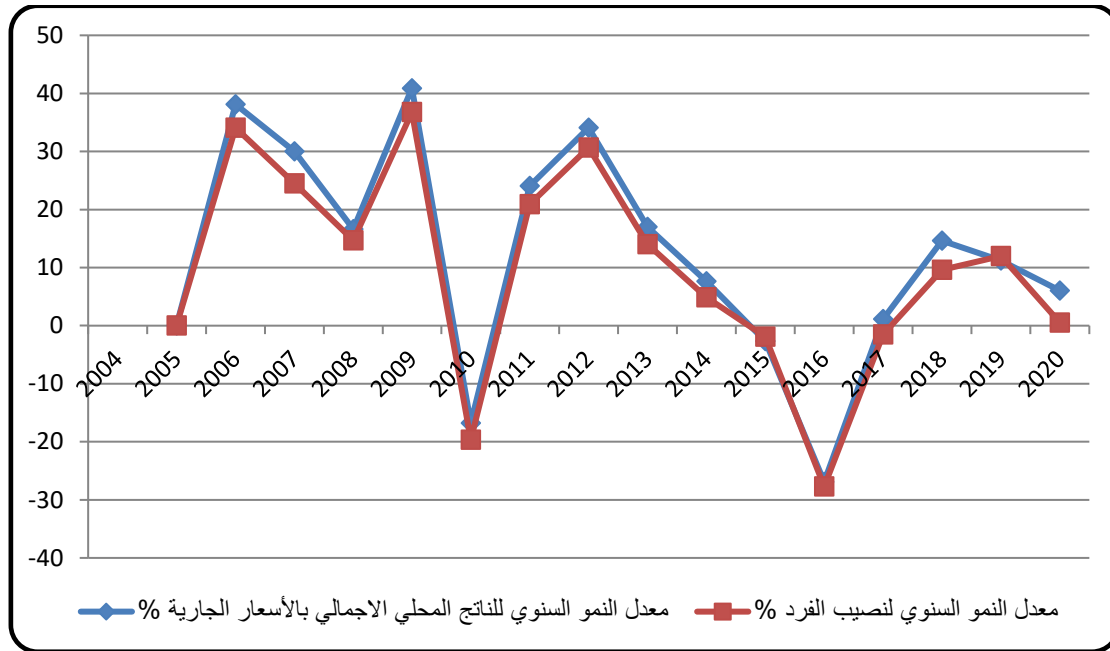
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، سنوات متعددة.

وفي عام ٢٠١٧ عاود إجمالي الناتج المحلي الارتفاع إذ سجل ما قدره (٢٢٥٧٢٢٣٧٥,٥) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (١٤,٦٢%) بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حتى سجل (٥,٩٦٨,٥) دينار وبمعدل نمو موجب بلغت نسبته (٩,٦%)، واستمر هذا الارتفاع حتى عام ٢٠١٩ إذ بلغ إجمالي الناتج المحلي (٢٦٦١٩٠٥٧١,٣) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (٦,٠٢%) أما متوسط نصيب الفرد بلغ (٦,٧١٩,٤) دينار من إجمالي الناتج المحلي وبمعدل نمو سنوي بلغت نسبته (٠,٥١%)، وبعد اتباع سياسة تقشفية من قبل الدولة في عام ٢٠٢٠ واتخاذ قرار بتخفيض سعر العملة المحلية مقابل الدولار في نهاية هذا العام الأمر الذي أدى الى انخفاض إجمالي الناتج المحلي حتى سجل ما قدره (١٩٨٧٧٤٣٢٥,٤) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (-٢٥,٣%) وإن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي قد انخفض أيضاً حتى سجل ما قدره (٤,٩٦٩,٤) دينار وبمعدل نمو سنوي سالب قدره (-٢٦,٠٤%).





الشكل (١) معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نصيب الفرد منه للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١).

من المخطط البياني (١) نلاحظ إن معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يأخذ مساراً مماثلاً لارتفاع وانخفاض الناتج المحلي وهو الواقع الحقيقي والفعلي الذي يتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية. ٢. تحليل هيكل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات: يعد ميزان المدفوعات من المؤشرات الاقتصادية المهمة الذي يبين العلاقات الاقتصادية لأي بلد بمحيطه الخارجي ويتشكل ميزان المدفوعات من ثلاثة حسابات رئيسية فضلاً عن ما يسمى بفقرة السهو والخطأ والتي تضاف كفقرة لموازنة ميزان المدفوعات وبذلك يكون ميزان المدفوعات مقسماً حسب الآتي^(٥)





١- الحساب الجاري، ٢- حساب رأس المال، ٣- حساب التمويل، ٤- حساب السهو أو الخطأ.
يعد العراق من الدول النامية التي تعاني من حالة الاختلال في ميزان مدفوعاتها ويتبين ذلك من خلال بيانات الجدول رقم (١) الذي سيتضمن تحليل الحساب الجاري لميزان المدفوعات للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) والذي يتضح فيه إن ميزان المدفوعات قد حقق فائضاً في غالبية اعوام الدراسة باستثناء العام ٢٠٠٤ الذي حقق فيه ميزان المدفوعات في العراق أعلى نسبة عجز خلال المدة المذكورة إذ بلغ إجمالي الصادرات فيه (٢٥٧١٨١٠,٠) مليون دينار وكانت مساهمة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات (٢٥٨٤٦,٣٨) مليون دينار والصادرات غير النفطية (١٥٩٨٣,٠) مليون دينار وشكلت الاستيرادات ما قيمته (٣٠٩٥١٨٠,٦) مليون دينار وبذلك يتضح إن هنالك عجز قدره (-٥٢٣٣٧٠,٦) مليون دينار وهي أعلى نسبة عجز سجلها ميزان المدفوعات خلال المدة وذلك بسبب عدم وجود معاملات في الحساب الرأسمالي نتيجة ضعف العمل الإحصائي في العراق في تلك المدة أو عدم توفر بيانات دقيقة في هذا الجانب.

بعدها حقق ميزان المدفوعات في العراق فائضاً بصورة مستمرة وعلى مدى سنوات طويلة إلا إن هذا الفائض غير مستقر بين ارتفاع وانخفاض ولم يكن مستمراً بحالة ثابتة فعلى سبيل المثال في الأعوام (٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) كان الفائض المتحقق مرتفع بصورة تدريجية فقد سجل إجمالي الصادرات في العام ٢٠٠٨ ما قيمته (٧٦٠٢٥٢٣٧,٣) مليون دينار وكانت قيمة مساهمة الصادرات النفطية منها (٧٥٦٥٧٥٥٤,٧) مليون دينار وسجلت قيمة الصادرات غير النفطية (٣٦٧٦٨٢,٦) دينار وكان إجمالي الاستيرادات (٣٥٩٩٤٢٤,١٦) مليون دينار وبذلك تحقق فائض قدره (٧٢٤٢٥٨١٣,١٤) مليون دينار، وفي عام ٢٠٠٩ أنخفض الفائض ليسجل ما قيمته (٥٢٥٨٥٢,٤) مليون دينار إذ كان قيمة إجمالي الصادرات للعام نفسه (٤٦٥٤٥١٧٤) مليون دينار ونسبة مساهمة الصادرات النفطية لهذا العام (٤٦٤١٠٦٢٤) مليون دينار أما مساهمة الصادرات غير النفطية فكانت بقيمة (١٣٤٥٥٠) مليون دينار



وكان إجمالي الاستيرادات (٤١٢٨٣٢١,٦٠) مليون دينار وكان سبب انخفاض الفائض هو حدوث الازمة العالمية وبما إن الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط بصورة اساسية لذلك فان أسعار النفط تتأثر بالأسعار العالمية وبالتالي تؤثر على الاقتصاد العراقي.

إلا إن هذا الانخفاض لم يستمر طويلاً وسرعان ما سجل الحساب الجاري ارتفاع بقيم مختلفة وبشكل تدريجي في الفائض الاقتصادي للأعوام (٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣) إذ سجل الحساب الجاري لعام ٢٠١٣ ما قيمته (١٠٤٦٦٩٣٧١,٤) مليون دينار من إجمالي الصادرات وكانت نسبة مساهمة الصادرات النفطية للعام نفسه (١٠٤٤١٩٤٩٧,٦) مليون دينار، أما الصادرات غير النفطية فكانت مساهمتها لعام ٢٠١٣ (٢٤٩٨٧٣,٨) مليون دينار وكان إجمالي الاستيرادات بقيمة (٥٨٨٢١٠٨,٥٤) مليون دينار ليحقق بذلك فائضاً قدره (٩٨٧٨٧٢٦٢,٨٦) مليون دينار ويعود سبب تحقيق هذا الفائض إلى ارتفاع نسبة الصادرات النفطية بالإضافة الى ارتفاع الاسعار العالمية للنفط لتلك الاعوام، وبعد ذلك لم يستقر هذا الفائض بل على العكس انخفض هذا الفائض بشكل ملحوظ في الاعوام (٢٠١٤، ٢٠١٦، ٢٠١٥) وعلى التوالي ليسجل إجمالي الصادرات لعام ٢٠١٥ ما قيمته (٦١٠٧٩٩٦٣) مليون دينار، وكانت نسبة مساهمة الصادرات النفطية بقيمة (٦٠٨٥٢٥٥٤) مليون دينار.

الجدول رقم (٢) تحليل هيكل الحساب الجاري لميزان المدفوعات في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)

(مليون دينار)

السنوات	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	إجمالي الصادرات	إجمالي الاستيرادات	الفائض أو العجز
٢٠٠٤	٢٥٨٧٧٩٣,٠	١٥٩٨٣,٠	٢٥٧١٨١٠,٠	٣٠٩٥١٨٠,٦	٥٢٣٣٧٠,٦ -
٢٠٠٥	٣٤٦٣٧٤٠٤,١	١٧٤٠٧٦,٥	٣٤٨١١٤٨٠,٦	٢٩٣٨٣٢٣,١٨	٣١٨٧٣١٥٧,٤٢
٢٠٠٦	٤٤٤٤٨١٩٢,٩	٣٣٨٤٣٦,٩	٤٤٧٨٦٦٢٩,٨	٢٧٦١٢٢٧,٠	٤٢٠٢٥٤٠٢,٨
٢٠٠٧	٤٩٣٦٦٩٣١	٣١٨٥١٩	٤٩٦٨٥٤٥٠	٢٠٨٦١٢٣,٧٥	٤٧٥٩٩٣٢٦,٢٥





٧٢٤٢٥٨١٣,١٤	٣٥٩٩٤٢٤,١٦	٧٦.٢٥٢٣٧,٣	٣٦٧٦٨٢,٦	٧٥٦٥٧٥٥٤,٧	٢٠٠٨
٥٢٥٨٥٢,٤	٤١٢٨٣٢١,٦٠	٤٦٥٤١٧٤	١٣٤٥٥٠	٤٦٤١٠.٦٢٤	٢٠٠٩
٥٦١٩٦.٣٦	٤٣٦٧٣٧٦,٠	٦.٥٦٣٤١٢	٢٠.٤١٦٥	٦٠.٣٥٩٢٤٧	٢٠١٠
٨٨٤٧٢١٨٢,٥	٤٧٥٤٠.٢,٥٠	٩٣٢٢٦١٨٥	٢٥٨٥٧.٠	٩٢٩٦٧٦١٥	٢٠١١
١٠.٣٩٩٩١٥٤,٦	٥٨٤٨٠.٧٣,٠	١٠.٩٨٤٧٢٢٧,٦	٣٤٥٧١٩	١٠.٩٥٠.١٥٠.٨,٦	٢٠١٢
٩٨٧٨٧٢٦٢,٨٦	٥٨٨٢١٠.٨,٥٤	١٠.٤٦٦٩٣٧١,٤	٢٤٩٨٧٣,٨	١٠.٤٤١٩٤٩٧,٦	٢٠١٣
٩٤٣٩٩٥٣٧,٣٢	٥٣٦٩٧٧١,٨٨	٩٩٧٦٩٣.٩,٢	٢١٧٢٨٥,٢	٩٩٥٥٢.٢٤	٢٠١٤
٥٦٢٢٣٧٥١,٥	٤٨٥٦٢١١,٥٠	٦١.٧٩٩٦٣	٢٢٧٤.٩	٦٠.٨٥٢٥٥٤	٢٠١٥
٥٣٢٨٧٦٣٧	٣٤٦٠.١٦٣,٠٠	٥٦٧٤٧٨.٠٠	١١٣٤٨.٠٠	٥٥٦١٣.٠٠٠	٢٠١٦
٦٤٦٦٥٢٤٢,٦	٣٨٣٠.٠٨٦,٤٠	٦٨٤٩٥٣٢٩	٢٥٦٨.٢	٦٨٢٣٨٥٢٧	٢٠١٧
٩٨١٤٢٠.٧٢,٧	٤٦٢٦٢.٠٨,٣٠	١٠.٢٧٦٨٢٨١	١٤٨٩٨٨	١٠.٢٦١٩٢٩٣	٢٠١٨
٩٠.٥٩٢٥٤٦,٠٨	٥٨٤١١٦٠,٣٢	٩٦٤٣٣٧.٦,٤	٥٧٣٥٠.٦,٤	٩٥٨٦٠.٢٠٠	٢٠١٩
٥٠.٤٩٢٩٩٥,١٤	٤٨٣٧٦٠.٦,٨٦	٥٥٣٣٠.٦٠٢	١٦١٩٣٤	٥٥١٦٨٦٦٨	٢٠٢٠

المصدر: الجدول والنسب من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، سنوات متعددة.

(*) تم استخدام بيانات الصادرات فوب وسعر الصرف لتحويل العملة إلى مليون دينار عراقي

أما نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية فسجل بقيمة (٢٢٧٤.٠٩) مليون دينار، وكانت قيمة إجمالي الاستيرادات للعام نفسه بلغ (٤٨٥٦٢١١,٥٠) مليون دينار ليسجل بذلك انخفاضاً واضحاً في الفائض فقد كانت قيمته (٥٦٢٢٣٧٥١,٥) مليون دينار، والذي أدى الى حصول عجز في ميزان المدفوعات لذلك العام نتيجة لما تعرض له البلد عند دخول تنظيم داعش الارهابي، والذي أدى إلى زيادة النفقات الحربية وفي الوقت نفسه انخفضت الصادرات النفطية مع هبوط اسعار النفط والذي أثر على الاقتصاد العراقي كونه اقتصاد أحادي يعتمد على النفط ، كما سجل في عام ٢٠١٦ عن قيمة إجمالي الصادرات



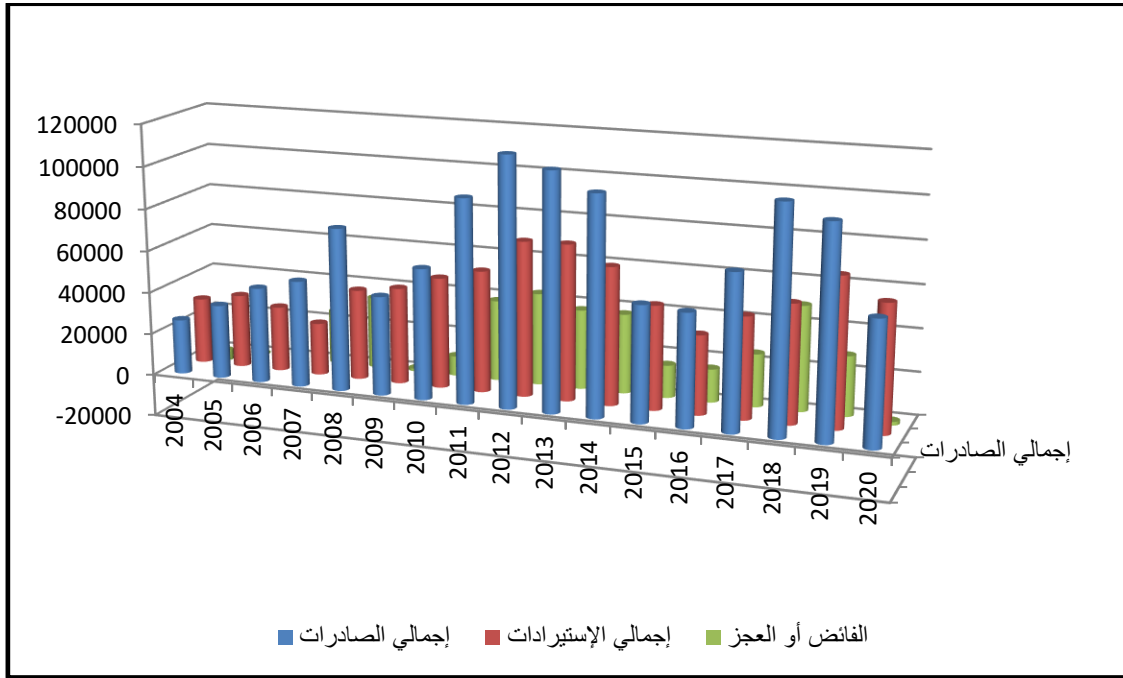


(٥٦٧٤٧٨٠٠) مليون دينار وكانت نسبة مساهمة الصادرات النفطية سجلت بقيمة (٥٥٦١٣٠٠٠) مليون دينار أما الصادرات غير النفطية فقد كانت نسبة مساهمتها سجلت بقيمة (١١٣٤٨٠٠) في حين سجل إجمالي الاستيرادات لعام ٢٠١٦ ما قيمته (٣٤٦٠١٦٣,٠٠) مليون دينار وكان مقدار الفائض قد بلغ (٥٣٢٨٧٦٣٧) مليون دينار، وقد سجل الحساب الجاري في الأعوام (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩) على التوالي زيادة في الفائض تحققت نتيجة لارتفاع اسعار النفط في الأسواق العالمية ففي عام ٢٠١٩ كان إجمالي الصادرات سجلت بقيمة (٩٦٤٣٣٧٠,٦٤) مليون دينار وكانت مساهمة الصادرات النفطية للعام نفسه سجلت بقيمة (٩٥٨٦٠٢٠٠) مليون دينار أما الصادرات غير النفطية فسجل قيمتها (٥٧٣٥٠٦,٤) دينار وكانت إجمالي الاستيرادات بقيمة (٥٨٤١١٦٠,٣٢) مليون دينار وبذلك تحقق فائض لعام ٢٠١٩ سجل بقيمة (٩٠٥٩٢٥٤٦,٠٨) مليون دينار أما في عام ٢٠٢٠ فكان إجمالي الصادرات قد سجلت بقيمة (٥٥٣٣٠٦٠٢) مليون دينار وكان نسبة مساهمة الصادرات النفطية في العام نفسه سجلت بقيمة (٥٥١٦٨٦٦٨) مليون دينار والصادرات غير النفطية كانت قيمتها من إجمالي الصادرات بلغت (١٦١٩٣٤) وسجل إجمالي الاستيرادات لعام ٢٠٢٠ بقيمة (٤٨٣٧٦٠٦,٨٦) مليون دينار ليتحقق من ذلك عجزاً قدرت قيمته (٥٠٤٩٢٩٩٥,١٤) مليون دينار عراقي بسبب تعرض العراق للارزمة المزدوجة انتشار فايروس كورونا واجراءات حضر التجوال التي فرضت عن خلية الازمة والتي ادت إلى انخفاض الصادرات النفطية بالإضافة الى زيادة النفقات في القطاع الصحي وكذلك هبوط في اسعار النفط ، من هذا يتضح إن الفائض والعجز يتحقق نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية والعوائد المتأتية منها والتي تنفق لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية نتيجة إهمال القطاع الصناعي والزراعي في العراق واعتماده على السلع والخدمات المستوردة، وهذا يعني إن السوق العراقي سوق مستهلك يعتمد على السلع المستوردة بشكل شبه مطلق كما إن تقلبات أسعار النفط بالانخفاض أو الارتفاع له الدور الكبير في وجود العجز أو الفائض في الحساب الجاري.





الشكل رقم (٢) تحليل هيكل الحساب الجاري لميزان المدفوعات في العراق للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٤)
(مليون دينار)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٢)

المحور الثاني: التنمية المستدامة مفهومها وأهدافها:

أصبحت التنمية بصفتها الشاملة من أهم الأهداف التي تسعى لها الحكومات في الدول النامية إذ انها تعد عملية نسبية تختلف من بلد إلى اخر في سماتها وأهدافها لذلك تتعدد التعاريف وتتنوع وتتداخل حسب تنوع واختلاف اراء ووجهات النظر من قبل الباحثين وحسب الابعاد المختلفة والمتنوعة للتنمية فهي لها بعد اقتصادي يساعد أفراد المجتمع على تحسين الوضع المعاشي وبعد اجتماعي يعكس الاستفادة الاقتصادية من قبل المجتمع بصورة عادلة وبعد بيئي يشمل الحفاظ على الموارد البيئية من التلوث والهدر



والاستنزاف عند تطبيق الأنشطة التنموية وبعد مؤسسي يقوي قدرة المجتمع على اتخاذ القرارات المؤثرة في حياتهم وحياة الاجيال القادمة وعلى التنمية أن تراعي كل هذه الابعاد وتحقق التوازن فيما بينها^(٦).
 أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

أخذت التنمية المستدامة (Sustainable Development) حيزاً كبيراً من اهتمام الباحثين الاقتصاديين لأنها تعمل على تحقيق التوازن بين البيئة في جميع أبعادها وأنواعها، وإن هدفها الاول وغايتها ووسيلتها هو الانسان ويطلق عليها أحياناً بالتنمية المستمرة كونها تعمل على تنمية الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق الحاجات الحالية والمستقبلية في ضوء استراتيجية مخطط لها بشكل جماعي وتعاوني وعلمي دون أي اسراف وتبذير ودون المساس بالخصوصية الثقافية والحضارية لأي مجتمع، بمعنى إن التنمية المستدامة هي تلبية كل ما يحتاجه المجتمع في الوقت الحاضر دون استنزاف موارد الاجيال القادمة أو دون المساس بموارد الاجيال القادمة^(٧)، ويمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها "مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ لنقل المجتمع من وضع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المعاصرة والمناسبة لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وما هدم الانسان منها في ظل سياسة محلية وعالمية"، وقد عُرِفَت التنمية المستدامة حسب تقرير برونتلاند الذي اصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧ على إنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تُعرض للخطر قدرة الأجيال التالية أو المستقبلية على تلبية احتياجاتها" وقد عُرِفَت التنمية المستدامة من قبل باحثون آخرون على إنها " العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الاعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الانساني ضمن الموارد الطبيعية المتاحة والمتجددة وخضوعها لاستيعابه دون المساومة على قدرة الاجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم"^(٨).

ثانياً: أهداف التنمية المستدامة:

عند التطرق لذكر اهداف التنمية المستدامة لابد من الاشارة الى ان هناك اتفاق واعتراف من أغلب البلدان على إنها بحاجة إلى التنمية المستدامة، وهذه البلدان بحاجة الى تكثيف الجهود على عدة مستويات في



الطرق المستخدمة لتحليل وتوضيح أهم التطبيقات والاستنتاجات والتوصيات لأهداف التنمية المستدامة وكيفية تأثيرها على رفاهية المجتمع والحفاظ على البيئة ومن أهم أهداف التنمية المستدامة هي^(٩):

١. القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان وبخاصة الفقر المدقع وعدم استمراره لابد أن ينطوي على تفاعل العوامل الاجتماعية والسياسية والعوامل الاقتصادية والتي تستند على خطط وسياسات الحماية الاجتماعية إلى جانب الانفاق الحكومي على الخدمات الرئيسية والتي تعد وسيلة للخروج بالفئات المتضررة في المجتمع من الفقر.
٢. القضاء على الجوع وتحقيق الامن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، إذ يجب تعظيم الجهود وتوسيع التدخلات لزيادة الانتاج الزراعي للحصول على غذاء آمن وكافي للجميع لضمان كسر الحلقة المتوارثة لسوء ونقص التغذية وهي وسيلة للقضاء على الجوع.
٣. ضمان حياة صحية وتحقيق الرفاه للمجتمع ولجميع الاعمار وانخفاض معدل الوفيات بالأخص للأمهات والاطفال وبذل الجهود الوافية للحد من انتشار الامراض المعدية من خلال توفير التطعيمات وغيرها من الوسائل التي توفر التغطية الصحية الشاملة والتمويل المستدام للصحة.
٤. تحقيق الجودة في التعليم وضمان فرص التعليم الجيد والمنصف والشامل لجميع افراد المجتمع ولمدى الحياة، فعلى واضعي السياسات تركيز جهودهم لضمان تحسين التعليم وجودته وإيصاله لجميع الاشخاص ومن جميع الفئات العمرية.
٥. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء من خلال إصلاح القوانين لتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على الممارسات والاعراف الاجتماعية مثل العنف ضد المرأة.
٦. التوفير المستدام للمياه وادارتها وكذلك خدمات الصرف الصحي للجميع باعتبار المياه العذبة مورد ثمين وضروري وآمن لصحة الانسان فضلاً عن أهمية المياه في الزراعة والصناعة.



٧. حصول جميع افراد المجتمع على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة وبتكاليف ميسرة لا تشكل ثقل على كاهل المجتمع.
٨. توفير العمل اللائق للجميع والقضاء على البطالة وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع .
٩. تشجيع الابتكار والتكنولوجيا الجديدة وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وإنشاء البنى التحتية القوية والمتينة القادرة على الصمود .
١٠. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها للحد من التفاوت بين المجتمعات لتحقيق التنمية المستدامة في جميع بلدان العالم.
١١. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وأمنة للجميع وقادرة على تحقيق الصمود ومستدامة .
١٢. ضمان وجود انماط استهلاك وانتاج مستدامة .
١٣. اعتماد الاجراءات اللازمة والعاجلة للتصدي للتغيرات الحاصلة في المناخ وآثاره .
١٤. المحافظة على المحيطات والبحار والموارد البحرية من خلال الاستخدام الامثل والافضل لها وعلى نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
١٥. وقاية النظم الايكولوجية البرية والمحافظة عليها وترميمها وتعظيم استخدامها وفق نهج الاستدامة وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ومنع تدهور الاراضي وعكس مساره، والحد من فقدان التنوع البيولوجي .
١٦. من اجل تحقيق التنمية المستدامة لابد من إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها احد وإمكانية الجميع في الوصول إلى العدالة وإنشاء مؤسسات فعالة على جميع المستويات وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع.
١٧. تحفيز وتنشيط الشراكة العالمية وتعظيم وسائل التنفيذ من أجل تحقيق التنمية المستدامة.



التوصيات والاستنتاجات:

أولاً: الاستنتاجات:

١. يعاني الاقتصاد العراقي من الاختلالات الهيكلية على الرغم من توفر الموارد المادية والبشرية لذلك يحتاج الى إعادة هيكلة الاقتصاد على المستوى الكلي والقطاعي لتحقيق النمو ومواكبة التغيرات الدولية.
٢. تعرض الاقتصاد العراقي للهزات الاقتصادية وتقلبات الاسعار بصورة مباشرة كونه يعتمد على مصدر واحد في توفير مستلزمات التنمية المستدامة وتحقيق اهدافها لذلك لابد من تناول عملية اصلاح اقتصادي باستخدام سياسات اصلاح القطاعات الاخرى لنقل الاقتصاد من احادي الجانب الى اقتصاد متنوع يعتمد على قطاعات اخرى يستطيع من خلالها الانتقال الى اقتصاد السوق وتفعيل دور القطاع الخاص.
٣. أن تطبيق سياسات الاصلاح عند تحول الاقتصاد من المخطط الى اقتصاد السوق يتطلب تقليص دور الدولة وتخفيض دعمها في النفقات بصورة عامة وبخاصة الاجتماعية في حين ان العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وتوفير الخدمات على سبيل المثال الصحة والتعليم وتقليل نسبة الفقر وتخفيض نسبة البطالة كل هذه العوامل هي بأمس الحاجة لتدخل الدولة وتقديم الدعم اللازم منها.

ثانياً: التوصيات:

١. تفعيل دور القطاعات الاستثمارية غير النفطية مثل الصناعة والزراعة والخدمات من أجل تنويع القاعدة الاقتصادية وعدم الاعتماد على اقتصاد ريعي
٢. إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وقيام الحكومة بتوجيه السياسة المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة لان التحول الى اقتصاد السوق يحتاج الى قوة القطاع الحكومي لتوفير البيئة المناسبة لتحول الاقتصاد وبالإمكان الاستفادة من تجارب الدول التي سبقته حتى يستطيع الوصول الى الاصلاح الاقتصادي المتكامل.



٣. اتخاذ الخطوات الكفيلة من قبل الحكومة في القضاء على الفساد المالي والاداري الذي ينهش بموارد البلد عن طريق تعزيز وتقوية الجهات الرقابية والقضائية ووضع حد لعمليات الفساد ومحاسبة المفسدين.

٤. تأهيل وتدريب الموارد البشرية وجعلها ملزمة بالتطورات والاساليب التكنولوجية وتحسين مستوى الانتاج من خلال تحسين كفاءة موظفي المؤسسات الحكومية ورفع المستوى العلمي لديهم.

المراجع:

- ١- ابتسام علي حسين العزاوي، سياسات الاصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية (دراسة لبلدان مختارة) اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٩
- ٢- محمد اسماعيل، هبة عبد المنعم، دور الاصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٨.
- ٣- ستار جابر عمران، منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق- دراسة تحليلية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ١٢٠/٢٠١٩، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨.
- ٤- فارس كريم بريهي الحساني، ايمان عبد خضير، متضمنات التنمية البشرية المستدامة في الاقتصاد العراقي - دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، بغداد، ٢٠١٤.
- ٥- محمد احمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء، ٢٠١٣.
- ٦- مدحت ابو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهوما- ابعادها- مؤثراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٧.
- ١-Vinod Thomas, Namrat Chindarkar, Economic Evaluation of Sustainable Development, palgrave macmillan ,Gateway East, Singapore, ٢٠١٩.
- ٢-reference guide toun country teams, mainstreaming the ٢٠٣٠ agenda for sustainable development, ٢٠١٧



